

الفصل الأول

١- الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية

(١) الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية

١/١ مقدمة:

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاماً للمعلومات، يتميز بقدرته علي توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية التي تستعين بها الإدارة وغيرها من الأطراف الخارجية المختلفة في اتخاذ القرارات السليمة.

والنظام المحاسبي هو مجموعة الإجراءات المترابطة التي تعمل علي تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية التي تجريها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، بغرض توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرارات سواء من داخل الوحدة أو خارجها من اتخاذ القرارات الصحيحة.

وبعد دراسة هذا الفصل يستطيع القارئ أو الدارس الإلمام بالنقاط الآتية:

٢/١ مفهوم نظام المعلومات المحاسبية.

٣/١ خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية.

٤/١ أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية.

٥/١ المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية.

٦/١ اقتصاديات المعلومات وقياس القيمة.

٧/١ المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات.

٢/١ مفهوم نظام المعلومات المحاسبية:

Accounting Information system (AIS)

لقد أصبح من المتعارف عليه أن المحاسبة نظام معلومات، ولذا تزايد الإقبال علي استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل أطراف متعددة سواء من داخل الوحدة أو من خارجها وتزايد العبء علي العاملين في مجال النظام المحاسبي الذين عليهم مقابلة هذا الطلب المستمر والمتزايد علي المنتج النهائي الذي يقدمه هذا النظام (أي المعلومات) خاصة مع تعدد هؤلاء المستخدمين وتنوع رغباتهم.

ويمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي ترتبط مع بعضها وتتفاعل في انسجام وتكامل وفقاً لإجراءات مترابطة ومحددة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

وعموماً فإن الإطار العام لأي نظام يتكون من ثلاث عناصر رئيسية هي:

عناصر المدخلات Input Variables

عناصر التشغيل (العمليات الإنتاجية) Operating Processes

عناصر المخرجات Output Variables

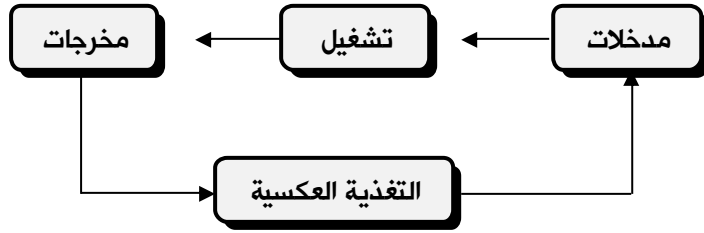
ولتحقيق كفاءة النظام فإنه غالباً ما يضاف لذلك عنصر آخر هو عنصر الرقابة Control (أو التغذية العكسية – المرتدة – Feedback).

كما أن فعالية النظام – ويقصد بها هنا تحقيق الأهداف المحددة للنظام – تتحدد في ضوء فعالية مراحل وأجزاء النظام وتكاملها معاً وعدم اضطراب العمل

في أي جزء منها أو تعارضه مع الأجزاء الأخرى. بمعنى آخر أن النظام ليس عبارة عن أجزاء مستقلة تعمل بمفردها، بل أجزاء تعمل مع بعضها كوحدة واحدة، وهذه الأجزاء أيضاً مترابطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وتتضافر معاً لتحقيق مجموعة من الأهداف.

وتحصل معظم النظم علي مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها إليها، ومن ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام والتي تمثل القيود المفروضة عليه، وهي التي توضح ما يجب أن يقوم به النظام وما لا يجب أن يقوم به. وهذه الحدود ضرورية لتمييز النظام من حيث نوعية المدخلات التي يقبلها وطبيعة المخرجات التي يوفرها.

ومن الممكن تصور ذلك كما يلي:



شكل رقم (١) يبين عناصر النظام

مع مراعاة أن النظام يشمل في داخله عديد من الأنظمة الفرعية المكونة له كما أنه يعد في الوقت ذاته نظاماً فرعياً لنظام آخر أو أكثر منه شمولاً، ويفهم من مما سبق أن النظام لا يعد بدون هدف، فالهدف المطلوب تحقيقه هو الذي يحدد نوعية أجزاء النظام وإجراءات تحليله وتصميمه وتقييمه.

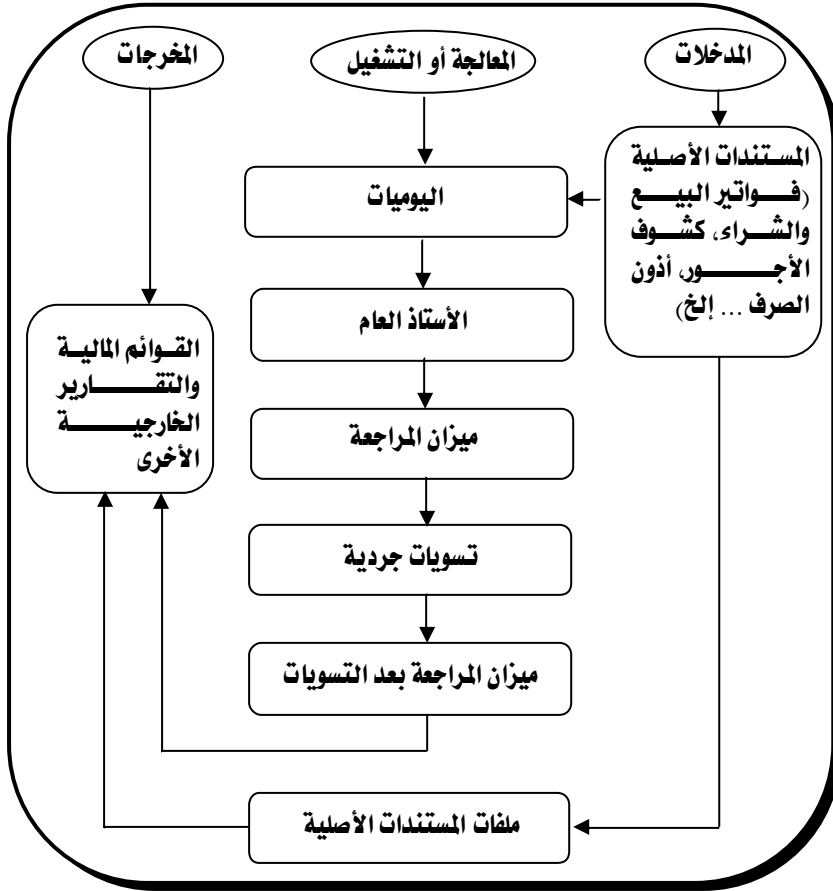
والأجزاء المكونة لأي نظام يجب أن تتوافق مع مفاهيم وفروض ومبادئ الإطار الذي يعمل النظام فيه، من هنا وحتى يمكن وصف النظام بأنه نظام محاسبي فالأمر يتطلب أن يتم تصميم وتشغيل النظام في إطار مفاهيم وفروض ومبادئ المحاسبة، ولا يجب أن يفهم من ذلك أن هناك نمطية للنظام المحاسبي وأنه يمكن تصميم نظام محاسبي معياري يصلح للتطبيق في كافة الوحدات علي اختلاف أنواعها وأنشطتها وأحجامها، ولكن ما يلائم إحدى الوحدات من نظام محاسبي لا يلائم بالضرورة غيرها.

وعلي ذلك فلكل وحدة النظام المحاسبي الخاص بها، الذي يلائمها وذلك لاختلاف طبيعة الوحدات سواء من حيث الحجم أو كونها وحدة تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية أو كونها هادفة للربح أو غيرها هادفة له أو ما إلي ذلك من أوجه الاختلاف.

ومن أهم النظم الفرعية التي تشكل نظام المعلومات الرئيسي كل من نظام المعلومات الإدارية (Management Information system (MIS، ونظام المعلومات المحاسبية (Accounting Information System (AIS، ويساهم كل في مجاله في تحقيق الأهداف العامة للنظام.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية (MIS)، وهو نظاماً رئيسياً في علاقته بالنظم الفرعية للمحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. حيث تختص المحاسبة المالية بإعداد التقارير المالية الدورية – التي تشتمل علي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية – وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،

وتزويد الأفراد والجهات الخارجية المختلفة بالمعلومات المالية الملائمة، كما يستخدم المدراء تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية. ويسمح النظام المحاسبي بتتبع مسار المراجعة Audit Trail الخاص بالعمليات المحاسبية في السجلات وذلك كما يتضح من الشكل التالي:



شكل رقم (٢) يبين مسار المراجعة في المحاسبة المالية

أما نظام المحاسبة الإدارية فهو نظام يهدف إلي إعداد تقارير المعلومات الداخلية التي تهتم بها الإدارة لاتخاذ القرارات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها. وبذلك يتضمن نظام المحاسبة الإدارية كل من الموازنات ومحاسبة التكاليف ودراسة النظم.

وهناك من يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه "نظام فرعي للمعلومات داخل المنشأة يتكون من مجموعة إمكانيات آلية وبشرية مسئولة عن توفير المعلومات المالية والمعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الإدارة وفئات أخرى خارجية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات"^(١).

كما أن هناك من يعرفه علي "أنه نظام يتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تعد مسئولة عن تجميع Accumulate، وتبويب Classify، ومعالجة Process، وتحليل Analyze، وتوصيل Communicate المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلي الأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية والدائنين وإلي إدارة المنشأة"^(٢).

(١) د/ حامد طلبه محمد، وآخرون، دراسات في النظم المحاسبية، بدون ناشر، ٢٠١٠، ص ٧٣.

نقلًا عن:

د/ أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٦٣.

(٢) د/ نساء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية "نظام معلومات المحاسبة الإدارية"، بدون ناشر، ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، ص ٣.

نقلًا عن:

Stephen A. Mqscove & Mark G. Simkin, Accounting Information Systems, Concepts and Practice for Effective Decision Making, 3th Edition, John Wiley & Sons, Inc., 1987, PP. 9-10.

بينما عرفه أحد الكتاب بأنه "النظام الفرعي داخل الوحدة الاقتصادية الذي يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار معين وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقاً لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى في اتخاذ القرارات"^(١).

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية ويتضمن مجموعة من الموارد البشرية والآلية التي تتوافر في الوحدة الاقتصادية والتي تعد مسئولة عن إعداد المعلومات المالية وتقديمها إلي مستخدميها سواء داخل الوحدة (الإدارة) أو من خارجها (المساهمون والمستثمرون، المقرضون والدائنون، العملاء، الأجهزة الحكومية مثل، مصلحة الضرائب.... إلخ) في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.

وبتحليل التعريف السابق لنظام المعلومات المحاسبية يتضح ما يلي:

(١) أن نظام المعلومات المحاسبي يعتمد على مجموعة من العناصر المادية (المستندات، السجلات، والدفاتر، الدليل المحاسبي، التقارير والقوائم) والبشرية (ماسكي الدفاتر، والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين) التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي وهو إنتاج وتوصيل المعلومات لمستخدمي النظام.

(١) د/ جمال محمد والي، مقدمة في: نظم المعلومات المحاسبية، بدون ناشر، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، ص ٥٩.

- ٢) أن البيانات التي يتم الحصول عليها من بيئة نظام المعلومات المحاسبي تمثل المدخلات الرئيسية وتتمثل بيئة نظام المعلومات المحاسبي في الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها النظام، كما يمكن أن تمتد هذه البيئة إلي خارج الوحدة لتشمل الجهات الخارجية المتعاملة معها من عملاء وموردين ومستثمرين ودائنين ومقرضين وغيرهم.
- ٣) أن أنشطة نظام المعلومات المحاسبي تنقسم إلي ثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة المدخلات، ومرحلة التشغيل، ومرحلة المخرجات وتتضمن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الأنشطة التي تتضافر مع بعضها لتحقيق الهدف العام في كل مرحلة.
- ٤) أن نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يتكون (حسب حجم وطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية) من مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات المدينة ونظام حسابات الدائنين ونظام الأستاذ العام والتقارير المالية وغير ذلك.
- ٥) أن نظام المعلومات المحاسبي يتأثر ببعض القيود المفروضة عليه، وقد تكون هذه القيود داخلية مثل حجم النشاط، والموارد المادية والبشرية والمستوي التكنولوجي المتاح للنظام أو قيود خارجية مثل القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالأجهزة الحكومية.
- ٦) أن نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلي تقديم معلومات مالية دقيقة تتسم بالموضوعية إلي مستخدمي المعلومات المحاسبية من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

٣/١ خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية:

The Qualitative Characteristics Accounting Information:

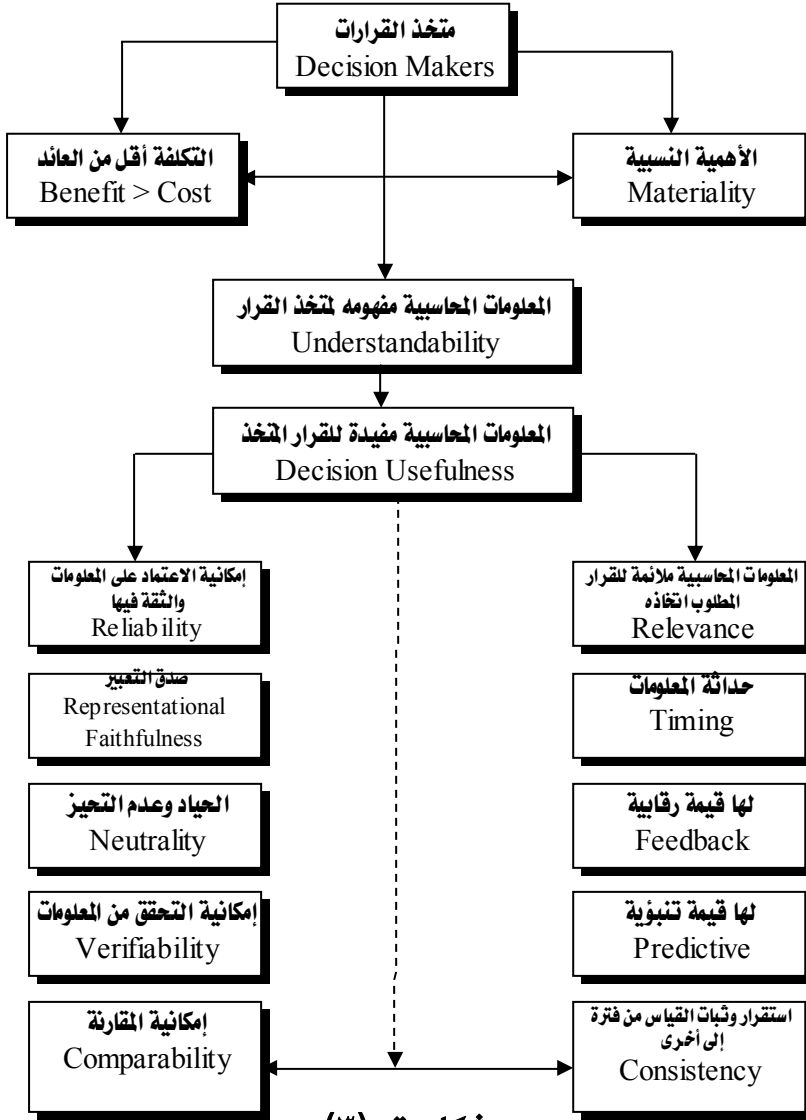
لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة أي يمكن الاستفادة منها فإنه يجب أن يتوافر فيها خصائص معينة وذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية - بصفة عامة - لتساعدهم في إتخاذ القرارات. ويعتبر مفهوم جودة المعلومات من المفاهيم المستحدثة فهي أصبحت تتجه إليها الدراسات العلمية من قبل الهيئات العلمية العالمية بما له من أهمية عند إعداد القوائم والتقارير المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم.

ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت مجلس معايير المحاسبة المالية The Financial Accounting Standards Board (FASB) بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار قائمة بعنوان خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

Qualitative Characteristics of Accounting Information

والتي تأخذ هيكلاً هرمياً لتوضيح الترتيب الموضوعي للأولويات الواجب توافرها في البيانات والمعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة ونافعة في إتخاذ القرارات المختلفة وقد ركزت دراسة الـ FASB على عدة خصائص منها خصائص رئيسية وخصائص فرعية وخصائص ثانوية، وذلك كما يتضح من الشكل التالي^(١):

(١) الشكل نقلاً عن: د/ إبراهيم أحمد الصعيدي، وآخرون، دراسات في نظم المعلومات الخاسبية، بدون ناشر، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ص ٧٣.



شكل رقم (٣)

خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية كما وضعها مجلس معايير المحاسبة
المالية (FASB)

من هذا الشكل يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بثلاثة عوامل هي:

١ - مستخدمي المعلومات (المستفيدين ومتخذي القرارات) Users فمما لاشك فيه أن منفعة المعلومات المحاسبية وتقديرها تتوقف على عدة عوامل منها من الذي يتخذ القرار؟ وما هو أسلوب التحليل المتبع في تحليل تلك المعلومات والاستفادة منها. وهذا بالطبع يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة مفهومه Understandable لمتخذ القرار حتى يمكن الاستفادة منها.

٢ - الأهمية النسبية: Materiality

يختلف مفهوم الأهمية النسبية من شخص لآخر فما قد يعتبره شخصاً ما معلومات محاسبية مهمة تؤثر على إتخاذ قرار ما بالنسبة له، قد تكون لا يعتبره شخص آخر كذلك، ومن هنا فإن مفهوم الأهمية النسبية يركز على تقديرات ذاتية وشخصية لمتخذ القرار. وعلى ذلك فيجب أن تكون الأهمية النسبية للمعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها.

٣ - الاقتصادية (التكلفة أقل من العائد): Economical (Cost < Benefit) إن مفهوم ضرورة أن تكون منفعة الاستفادة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها^(١) يعتبر قاعدة صحيحة وسليمة ليس فقط بخصوص جودة المعلومات ولكن

(١) سيتناول المؤلف كيفية قياس قيمة المعلومات في جزء لاحق من هذا الفصل.

لاستخدامات عديدة لاسيما فيما يتصل بتصميم وتحليل نظم المعلومات المحاسبية، فإذا كانت التكلفة أكبر من العائد لإنفتت الحكمة من استخدام تلك المعلومات، وإن كانت هناك صعوبة في تقدير بعض المنافع لاسيما المنافع غير الملموسة **Intangible Benefits**، إلا أن الأخذ بهذا المفهوم يصبح ضرورياً عند مقابلة العائد بالتكلفة لأي نظام.

ويمكن تناول خصائص المعلومات المحاسبية بإيجاز كما يلي:

1/3/1 الهلاعة: Relevance

يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات قادرة على إحداث تأثير على القرارات المتخذة من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف تكوين توقعات أو تنبؤات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، ويجب أن ترتبط إلى حد بعيد بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يستلزم توافر ثلاثة خصائص فرعية هي:

١ - **خاصية التوقيت الملائم Timing**: ويقصد بها توفير المعلومات في الوقت

المناسب لمتخذي القرارات، حتى لا تفقد منفعتها وتصبح غير ذات معنى مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات، وهو ما يطلق عليه مبدأ زمنية المعلومات

. **Timeliness**

٢ - **خاصية التغذية العكسية Feedback**: ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

٣ - **خاصية القدرة التنبؤية Predictive Value**: لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، أي أنها في ذاتها لها قدرة تنبؤية تؤدي إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته.

٢/٣/١ إمكانية الاعتماد على المعلومات:

ويقصد بخاصية الاعتماد على المعلومات درجة الثقة والاطمئنان في المعلومات المحاسبية وأن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية. وحتى يمكن الاعتماد على المعلومات يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية هي:

- ١ - **الصدق في التعبير Representational Faithfulness** ويقصد بالصدق في التعبير أن تمثل المعلومات عن الأحداث والأنشطة للوحدة الاقتصادية بصدق ولا تعطي انطباعاً مخالفاً للحقيقة، مما يؤدي لاتخاذ قرارات سليمة.
- ٢ - **الحياد (عدم التحيز) Neutrality**: ويعني بها خلو الطرق المحاسبية المستخدمة في توليد هذه المعلومات مما قد يكون بها من تحيز، أو بمعنى آخر يعني بها عدم وجود أي تغيير مقصود Random في المعلومات بغرض

التأثير على سلوك مستخدم المعلومات لاتخاذ قرار معين أو القيام بتصرف معين.

٣ - القابلية للتحقق **Verifiability**: ويقصد بها ارتكاز المعلومات المحاسبية

على قواعد قياس موضوعية **Objectivity** تعمل من خلال مفاهيم محددة بحيث يمكن التحقق منها، كما يقصد بها أن النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها فرد معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها فرد آخر يتمتع بنفس خبرة وكفاءة الفرد الأول.

كما أن هناك خصائص ثانوية حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB** أهمها خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات، ويمكن تناولهما بإيجاز كما يلي:

١ - القابلية للمقارنة **Comparability**: وتعني أن يتوفر في المعلومات

المحاسبية إمكانية القيام بإجراء مقارنات لنتائج الفترات المالية المختلفة لنفس الوحدة الاقتصادية، وكذلك إجراء المقارنات بين نتائج الفترة لعدة وحدات اقتصادية ذات نفس النشاط.

٢ - الثبات والانتظام **Consistency**: ويقصد به تحقيق الثبات والاستمرار في

أساليب القياس والإفصاح على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة وتوحيدها لعدة وحدات اقتصادية من ذات نفس النشاط، وهذه الخاصية تعمل على إمكانية إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية من نفس النشاط وداخل الوحدة ذاتها.

٤/١ أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية:

١/٤/١ أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يتحدد هدف النظام المحاسبي للوحدات الصغيرة في قياس نتائج الأعمال خلال فترات زمنية وتحديد المركز المالي في نهاية كل من هذه الفترات بصفة دورية منتظمة، أما بالنسبة للوحدات الكبيرة فقد أصبح النظام يهدف إلى تحقيق عدة أهداف في وقت واحد هي قياس نتائج أعمال الوحدة وإستخراج مركزها المالي، ثم تقديم المعلومات التفصيلية المتعلقة بالعمليات التي يؤديها كل قسم من أقسامها إلى المستويات الإدارية المختلفة لتساعدها في اتخاذ قراراتها، وأخيراً تقديم المعلومات التي تحتاجها الجهات الخارجية (مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط، مصلحة الضرائب،... الخ). ويهدف نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- ١ - توفير معلومات عن أوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها والمركز المالي خلال فترة معينة وتفيد هذه المعلومات كل من أصحاب رأس المال والإدارة والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمقرضين وجهات الرقابة المختلفة.
- ٢ - توفير المعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات.
- ٣ - حماية أموال الوحدة والرقابة عليها، فعن طريق إتباع الإجراءات والتعليمات التي تحكم تسجيل بيانات الوحدة ومعالجتها محاسبياً، ومن خلال المعلومات التي يوفرها النظام تتمكن الإدارة من متابعة ومراقبة نشاط العاملين، كما

يمكن أصحاب الوحدة من متابعة ومراقبة نشاط الإدارة وتقييم كفاءتها والإطمئنان على سير كافة أوجه النشاط بالوحدة. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق النظام للهدف يقاس بمقياس الكفاءة والفاعلية وذلك للتأكد من إتمام الأداء بطريقة صحيحة مع ضمان سلامة التنفيذ. فقد يكون النظام فعالاً ولكنه يؤدي إلى تبديد الموارد، أو أنه نظام كفاء ولكن دون تحقيق الأهداف، ويتطلب الأمر عادة تحقيق التوازن بين الكفاءة والفاعلية بما يحقق الوصول إلى درجة التوازن المثلى.

٢ / ٤ / ١ خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن يتميز بالخصائص التالية:

١ - الواقعية: ويعكسها ملاءمة النظام للبيئة، حيث يجب أن يتلاءم نظام المعلومات المحاسبية للبيئة التي يعمل فيها من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة الوحدة مع الغير. ويجب على مصمم النظام أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات بالشكل الذي يساعده على تقديم القدر والنوعية الملائمة من المعلومات طبقاً للمستويات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات.

٢ - الترابط (تكامل النظام مع غيره من النظم الفرعية): عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها بحيث تخدمها مجموعة واحدة من البيانات، وبحيث تستخدم مخرجات بعضها كمدخلات للبعض الآخر، وكذلك وجود وحدة تشغيل مركزية للبيانات وذلك منعاً لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي على حده.

- ٣- **العلمية:** ويعني ذلك ارتكاز النظام المحاسبي على الأسلوب العلمي، سواء باستخدام الأساليب الكمية التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاضلة بين البدائل وكذلك للرقابة، أو باستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات وتخزينها والوفاء بمتطلبات الإدارة من المعلومات الملائمة لقراراتها والتي تصلها في الوقت المناسب.
- وفي هذا الصدد لا يشترط في أي نظام محاسبي للمعلومات استخدام الحاسب الآلي. وإنما ذلك يتوقف على حجم وإمكانيات الوحدة وإحتياج الإدارة للبيانات والمعلومات المحاسبية في فترات متقاربة ومتكررة.
- ٤- **القبول:** ويقصد بذلك ضرورة مراعاة النظام لمجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري والذي يعتبر جزءاً أساسياً من النظام وذلك على أساس أن تدفق البيانات والمعلومات يتأثر بالعوامل التالية:
- أ- قدرات الأفراد المكونين للهيكل التنظيمي.
- ب- رغبة كل فرد وشعوره بأهميته داخل الوحدة التنظيمية.
- ج- البواعث الشخصية التي قد تتفق أو تتعارض مع أهداف الوحدة الاقتصادية.
- د- رغبة كل فرد أن يعامل بصفة شخصية وليس كجزء مادي من النظام.
- ٥- **الاقتصادية:** ويقصد بذلك أن يكون النظام مبرراً إقتصادياً بمعنى أن تكلفته لا تزيد عن عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس إلا تحميلاً على موارد الوحدة.

- ٦ - الشمول: ويقصد بذلك أن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالوحدة من خلال ما يتفرع عنه من نظم فرعية سواء للمبيعات أو للمشتريات أو للمخازن أو غير ذلك من عمليات خاصة بأوجه النشاط بالوحدة.
- ٧ - الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات: أي توفير المعلومات بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها، مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولاً بأول طبقاً للتغير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة في إعداد البيانات.
- ٨ - المرونة النسبية: يجب أن يتصف النظام المحاسبي المقترح بالمرونة، فلا بد وأن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث سواء في إحتياجات الإدارة للمعلومات أو البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية أي أنه لا بد وأن يأخذ نظام المعلومات في الاعتبار ديناميكية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها بحيث يستجيب للمتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية المحيطة بالوحدة أو المحيط التنافسي.
- ٩ - الوضوح: ويتحقق وضوح النظام المحاسبي كلما إتسم بالبساطة ما أمكن ذلك مما يساعد على فهم النظام وإمكان التعامل معه في سهولة ويسر.
- ١٠ - قدرة النظام على التعامل مع المستقبل: بمعنى أن يرتبط القياس المحاسبي بالمستقبل لتوفير المعلومات التي تساعد على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تساعد على اتخاذ القرارات، مما يستدعي أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالوحدة الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً مع إستخدام الأساليب المتقدمة في إعداد المعلومات مثل الأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات.

بجانب الخصائص السابقة والتي يجب أن يتسم بها نظام المعلومات المحاسبية للثقة في إمكانية تحقيق النظام لأهدافه فينبغي أن يتم تصميم النظام وتشغيله في ضوء فروض ومبادئ المحاسبة حتى يكون النظام تطبيقاً سليماً لما يحدده الفكر المحاسبي.

٥/١ المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية:

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه ووظائفه بنجاح يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد في ذلك، وتتضمن مقومات نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

١/٥/١ الهستندات: Documents

تمثل المستندات الدليل الموضوعي والمصدر الأساسي لإثبات المعاملات في سجل الوحدة الاقتصادية. وتنقسم المستندات حسب مصدرها إلى:

أ- **المستندات الداخلية: Internal Documents** وهي تلك المستندات التي تنشأ دخل الوحدة، بمعنى أنه يتم تصميمها داخلياً وذلك للاستخدام داخل أو خارج الوحدة مثل إذن صرف المواد والمستلزمات التي توجه لإدارة المخازن أو كشوف المرتبات والأجور أو فواتير البيع وإيصالات توريد النقدية إلى البنك.

ب- **المستندات الخارجية: External Documents** وهي تلك المستندات التي ترد للوحدة من مصادر خارجية كالموردين والبنوك والعملاء والهيئات الحكومية، وطالما أن هذا النوع من المستندات يرد للوحدة من وحدة أو جهة أخرى فلا دخل للوحدة الاقتصادية المستلمة لهذه المستندات في تصميم المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن المستندات يتم تداولها من خلال دورة محددة تعرف بالدورة المستندية وهي تمثل المسار الذي يسلكه المستند منذ إعداد أو إستلام الوحدة له حتى يتم حفظ المستند أو صورته.

ومن الجدير بالذكر أن الدورة المستندية لأي عملية يمكن أن يتم توضيحها من خلال ما يعرف بخرائط تدفق المستندات، والتي تعتبر على سبيل التمثيل المرسوم لخط سير المستندات وذلك لعملية معينة.

٢/٥/١ الدفاتر والسجلات المحاسبية: Accounting Records

تعتبر الدفاتر والسجلات المحاسبية بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات، حيث يتم إجراء العمليات المحاسبية من إثبات وترحيل وعرض وتلخيص وكذلك العمليات الحسابية كالجمع والطرح والترصيد.

وتنقسم الدفاتر والسجلات بصفة عامة إلى:

أ- مجموعة دفاتر اليومية: سواء كانت يومية عامة أو يوميات تحليلية وفرعية حسب الطريقة المتبعة (إيطالية/ فرنسية/ إنجليزية/ أمريكية) ويتم الإثبات في هذه المجموعة من واقع المستندات المؤيدة للعمليات والأحداث التي تتم داخل الوحدة.

ب- مجموعة دفاتر الأستاذ: سواء كانت أستاذ عام أو أستاذ فرعي وذلك أيضاً حسب الطريقة المحاسبية المتبعة، ويتم الإثبات في هذه المجموعة من واقع صور المستندات أو الترحيل المباشر من اليوميات أو الدفاتر الأخرى.

ج- مجموعة السجلات الأخرى: حيث قد تستخدم الوحدة الاقتصادية مجموعة من السجلات التحليلية والإحصائية الأخرى يثبت بها كافة البيانات الإضافية التي

تعتبر لازمة لدراسة نتائج الوحدة ومقارنتها وتحليلها مما يساعد في حل المشاكل الإدارية وغيرها، وهذه السجلات تختلف من وحدة لأخرى حسب الغرض وطبيعة النشاط.

٣/٥/١ دليل الحسابات: Chart of Accounts

ودليل الحسابات عبارة عن قائمة تفصيلية تشمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية من تبويبها وترميزها بالأسلوب العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها. بمعنى آخر يعتبر دليل الحسابات بمثابة قائمة خاصة لكافة حسابات الوحدة مبوبة في مجموعات متناسقة مع نوع النشاط وحجم الوحدة.

ويمر إعداد دليل الحسابات بعدة خطوات نوجزها فيما يلي:

- أ- حصر وتحديد كافة الحسابات المتعلقة بالوحدة محل إعداد دليل الحسابات.
- ب- تصنيف الحسابات وتبويبها في مجموعات متجانسة، حيث يمكن تبويب الحسابات حسب إرتباطها بالقوائم المالية إلى:
 - ☞ حسابات تظهر بقائمة نتيجة الأعمال: حيث يمكن تقسيمها إلى حسابات خاصة بالإيرادات وأخرى خاصة بالمصروفات.
 - ☞ حسابات تظهر بقائمة المركز المالي: وتلك يمكن تقسيمها إلى حسابات خاصة بالأصول وأخرى خاصة بالإلتزامات.
- ج- ترميز الحسابات أو ترقيمها:

يقصد بالترميز إعطاء رموز معينة (أرقام، أو حروف، أو مزيج منهما) للحسابات بحيث يسهل التعرف على اسم الحساب والمجموعة التي تتضمنه. هذا ويعتبر

الترميز أداة مفيدة للغاية في تشغيل البيانات المحاسبية، ومن ثم فإن أهمية الترميز لنظام المعلومات المحاسبي تتمثل في:

- ١ - يسهل الترميز من عملية جمع وتسجيل وترحيل البيانات المحاسبية.
- ٢ - يسهل الترميز من عملية إسترجاع البيانات والمعلومات - خاصة مع استخدام الحاسب الآلي - بهدف إعداد القوائم والتقارير المالية التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبي للاستخدام الخارجي.
- ٣ - يساعد الترميز في تخزين البيانات والمعلومات في الملفات والأجهزة فيقلل كثيراً من المساحة المطلوبة للتخزين، كما يحافظ على وقت تشغيل الحاسب الآلي.

وينبغي أن يختار مصمم النظام المحاسبي الطريقة الملائمة للترميز والتي تتماشى مع أهداف النظام وطبيعة الوحدة الاقتصادية، على أن يكون نظام الترميز ملائماً لكل من كمية ونوع البيانات وإحتياجات مستخدمي المعلومات وعملية تشغيل البيانات. هذا بالإضافة إلى مراعاة المرونة الكافية حتى يتسع نظام الترميز لكافة البنود الحالية والمستقبلية دون الحاجة إلى إعادة الترميز من جديد.

٤/٥/١ التقارير^(١) Reports:

تمثل التقارير الركيزة الأساسية في عمليات الرقابة وتقييم الأداء وكذلك إتخاذ القرارات مما يجعل من الضروري تناسب تلك التقارير للمستوى الإداري المقدمة إليه وكذلك تناسبها مع من تقدم إليه من خارج الوحدة. ولقد سبقت

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسس إعداد التقارير، خصائصها، أنواعها، محتوياتها، وطرق إعدادها يمكن الرجوع إلى: د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم، دراسات في التقارير المالية، بدون ناشر، ٢٠١١.

الإشارة إلى أن التقارير تعتبر الناتج النهائي للنظام المحاسبي، وبالتالي يتحدد في ضوء فاعلية التقارير مدى الاعتماد على النظام المحاسبي ومدى تحقيق أهدافه. ونظراً لتعدد مستخدمي التقارير سواء من داخل الوحدة أو من خارجها، كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة إلى التقارير المحاسبية باعتبارها وسيلة للإعلام والافصاح عن نشاط الوحدة إلى كل من يهمله أمر الوحدة الاقتصادية بجانب أن التقارير أيضاً أداة تساهم في ترشيد قيام إدارة الوحدة بوظائفها الرئيسية في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات. ومن ثم فإن أي تصميم محاسبي سليم يجب أن يبدأ بدراسة التقارير المطلوبة أولاً ثم يتعرف على أفضل الوسائل للوصول إلى هذه التقارير.

٥/٥/١ الوسائل النالية والإلكترونية المستخدمة:

وهذا العنصر إن غاب قام النظام المحاسبي وأدى الهدف منه بالأسلوب اليدوي، وإن اشتمل النظام المحاسبي عليه - الوسائل الآلية والإلكترونية - أدى النظام المحاسبي الهدف من ورائه بصورة أكثر كفاءة وفاعلية، حيث السرعة والدقة الممكن تحقيقها عند استخدام هذه الوسائل والتي يجب اختيار أنسبها للوحدة.

٦/١ إقتصاديات المعلومات وقياس القيمة:

١/٦/١ قيمة المعلومات: The Value of Information

يمكن اعتبار المعلومات - وفقاً لنظرية إقتصاديات المعلومات - بمثابة سلعة من السلع التي تتطلب تحديد سعر مناسب لها يتناسب مع المنافع التي تعود على المستخدم عند الحصول على هذه المعلومات، ولإتخاذ القرار الخاص بالحصول على المعلومات يجب دراسة الفرق بين التكلفة والعائد من هذه المعلومات، كما أن قيمة المعلومات تشتق من تأثيرها على سلوك متخذي القرارات، وبمعنى أكثر دقة

يكون للمعلومات قيمة إذا خفضت من حالة عدم التأكد لدى مستخدم المعلومات، وعلى العكس لا يكون للمعلومات قيمة إذا لم تؤدي إلى زيادة معرفة أو فهم أو إدراك الشخص المستخدم لها فيما يتعلق باحتمالات وقوع الأحداث المرتبطة بالمشكلة المطلوب إتخاذ قرار بشأنها.

هذا وتتوقف قيمة المعلومات على:

أ- كمية المعلومات: Information Quantity

يمكن قياس قيمة المعلومات بواسطة مجموعة من مقاييس خصائص المعلومات - السابق ذكرها - وهي الدقة، الملاءمة الزمنية، الموضوعية، الشمول، الوضوح، الملاءمة للاستخدام، المرونة، القابلية للقياس الكمي، وكمية المعلومات المتاحة للاستخدام بواسطة المستفيدين من نظام معالجة البيانات والمعلومات. علماً بأنه يوجد حد طبيعي لحجم المعلومات التي يمكن للنظام تخزينها ويمكن للمستفيد الرجوع إليها.

ب- جودة المعلومات: Information Quality

ترتبط جودة المعلومات بالكيفية التي يمكن بها استخدام هذه المعلومات ودرجة الاعتماد والثقة فيها، ويمكن قياس جودة المعلومات بخصائص الملاءمة، الاعتماد، الثبات، والمقارنة.

٢/٦/١ تحديد / قياس قيمة المعلومات المحاسبية:

يواجه متخذ القرار عند دراسته لمشكلة ما حاجته الملحة للحصول على أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن تلك المشكلة، وبالتالي فإنه يجب الاهتمام ليس فقط بقيمة المعلومات بالنسبة لمستخدميها بل أيضاً بتكلفة الحصول عليها،

بحيث تكون تلك المعلومات مجدية لمتخذ القرار أي أن العائد أكبر من التكلفة، ومن هنا يمكن القول بأن دراسة قيمة المعلومات وتكلفتها تمثل أحد الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات.

ويخضع تحديد القيمة الاقتصادية للحصول على المعلومات طبقاً لمجالات ومواقف اتخاذ القرارات لعدة فروض أساسية هي:

١ - أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ولذلك فإنه يحتاج إلى المعلومات للوصول إلى أكبر قدر من الثقة في سلامة قراره.

٢ - تعتمد قيمة المعلومات على توافر الشخص الذي له خلفية كافية عن موضوع القرار حتى يمكن استخدام تلك المعلومات، فالشخص الأكثر خبرة يحتاج إلى قدر أقل من المعلومات نظراً لقلة درجة عدم التأكد لديه من الشخص الأقل خبرة في ذلك المجال.

٣ - أن قيمة المعلومات تتحقق من زيادتها للقيمة المتوقعة للنواتج من القرار الذي يجب إتخاذه.

٤ - أن المعلومات التي تحقق أكبر قدر من القيمة المتوقعة للنواتج ستكون هي الأفضل من وجهة نظر متخذ القرار.

٥ - على متخذ القرار أن يقارن بين قيمة المعلومات (الزيادة الناتجة عنها في القيمة المتوقعة للنتائج) وبين تكلفة الحصول على تلك المعلومات، إذ يجب أن تكون قيمة المعلومات أكبر من تكلفتها أو مساوية لها على الأقل. ويعتمد قياس المعلومات على استخدام أسلوب العائد المتوقع مرجحاً

بالاحتمالات لقياس قيمة المعلومات، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

١ - تحديد القيمة المتوقعة لكل بديل واختيار أفضل البدائل في ظل المعلومات المتاحة.

٢ - تحديد القيمة المتوقعة لكل بديل واختيار أفضل البدائل في ظل المعلومات الكاملة.

٣ - تقدير قيمة المعلومات الكاملة (المضافة) وتمثل الزيادة في القيمة المتوقعة للنواتج بالفرق بين الخطوتين السابقتين.

٤ - مقارنة المعلومات المضافة بتكلفة الحصول عليها ويجب أن تكون قيمة المعلومات أكبر من التكلفة وهي عبارة عن الفرق بين قيمة المعلومات المضافة مطروحاً منها تكلفة الحصول عليها.

وعند دراسة اتخاذ القرارات في ظل حالات الطبيعة المختلفة نجدها تنقسم إلى:

أولاً: اتخاذ القرارات في حالة التأكد:

في هذه الحالة يكون لدى متخذي القرار ناتج وحيد لكل بديل من البدائل المتاحة.

ثانياً: إتخاذ القرارات في حالة المخاطرة:

وفي هذه الحالة يكون لدى متخذ القرار عدة نواتج مختلفة كما أنه قادر على تحديد احتمال حدوث كل حالة من حالات الأحداث نتيجة تجارب الماضي وكذلك توافر المعلومات لديه.

ثالثاً: اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد:

وفي هذه الحالة لا يوجد لدى متخذ القرار معلومات كافية تمكنه من تحديد احتمالات حدوث الأحداث المختلفة وكل بديل له عدة نواتج متعددة وهنا يلجأ متخذ القرار إلى استخدام نظرية المباريات التي تعتمد على مقياس التشاؤم أو التفاؤل أو تساوي فرص الاحتمالات، وهذه المعايير تفترض أن هناك احتمال معين ممكن أن يتحقق في المستقبل ومعنى ذلك أن متخذ القرار يمكن أن يعتمد على معلوماته وتقديره الشخصي في تقدير تلك الاحتمالات.

وفيما يلي نعرض بعض الأمثلة لتوضيح كيفية قياس قيمة المعلومات وذلك على النحو التالي:

مثال رقم (١): (قياس قيمة المعلومات الإضافية في ظروف التأكد)

في إطار التحول من أسلوب التشغيل الحالي للنظام المحاسبي بشركة هبة أحمد إلى أسلوب أكثر كفاءة، أتيحت البيانات التالية والمتعلقة بالوفورات المتوقعة إذا تم التحول من الأسلوب الحالي لأي من الأساليب المقترحة (القيمة بالجنيه).

الوفورات المتوقعة	البداية
١٤٠٠٠٠	شراء حاسب آلي
٩٥٠٠٠	إستئجار حاسب آلي
١٥٠٠٠٠	مشاركة في حاسب آلي

ولو تصورنا أن هناك معلومات إضافية تم الحصول عليها من خلال دراسة يقوم بها د/ يوسف أحمد حامد من خلال مكتبه الاستشاري في مجال تصميم وتحليل النظم المحاسبية وهذه الدراسة تتكلف ٤٤٠٠ جنيه وأتيح عنها الوفورات المتوقعة على النحو التالي:

الوفورات المتوقعة كنتيجة للأدول	البدايــــــــــــل
١٠٥٠٠٠	شراء حاسب آلي
٩٠٠٠٠	إستئجار حاسب آلي
١١٥٠٠٠	مشاركة في حاسب آلي

والمطلوب تحديد صافي قيمة المعلومات الإضافية وإبداء الرأي.

— الحل —

أولاً: قبل الحصول على المعلومات الإضافية من الواضح أن الاختيار سيكون في صالح البديل الخاص بشراء الحاسب الآلي حيث أنه يعطي أعلى وفورات متوقعة متمثلة في ٤٠٠٠٠ ج.

ثانياً: في ضوء المعلومات الإضافية نجد أن الاختيار سيكون لبديل المشاركة في حاسب، ووفوراته المتوقعة ١٥٠٠٠ ج في حين أن ما كان سيتم اختياره قبل الحصول على المعلومات الإضافية تتمثل وفوراته المتوقعة الآن في ١٠٥٠٠٠ ج.

ثالثاً: القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية = الوفورات المتوقعة للبديل المختار بعد الحصول على المعلومات - ما سيحققه الآن البديل الذي تم اختياره قبل الحصول على المعلومات.

أي أن القيمة الإجمالية = ١١٥٠٠٠ - ١٠٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠ ج
 رابعاً: صافي قيمة المعلومات الإضافية يمكن تحديدها بإستبعاد تكلفة الحصول
 على المعلومات الإضافية وذلك من القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية.

أي أن القيمة الصافية للمعلومات الإضافية = ١٠٠٠٠ - ٤٤٠٠ = ٥٦٠٠ ج
 خامساً: الرأي: حيث أن القيمة الصافية للمعلومات الإضافية ظهرت موجبة فهذا
 يعني أن الحصول على المعلومات الإضافية في صالح الوحدة (والعكس
 صحيح).

بمعنى آخر: إذا كانت الوحدة ستتحمل تكلفة أقل من القيمة الإجمالية للمعلومات
 الإضافية فقد تفضل الإدارة الحصول على المعلومات الإضافية، أما إذا كانت
 الوحدة ستتحمل تكلفة أكبر من قيمة المعلومات الإضافية فإنه طبقاً
 للتكلفة والعائد قد يكون من المناسب عدم السعي في سبيل الحصول على
 تلك المعلومات.

ملحوظة: القيمة الإجمالية للمعلومات الإضافية تمثل أقصى قيمة يمكن أن
 تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على المعلومات
 الإضافية.

مثال رقم (٢): (قياس قيمة المعلومات الإضافية في ظروف المخاطرة)
 أتيحت البيانات التالية عن الوفورات المتوقعة نتيجة التحول من أسلوب
 التشغيل الحالي إلى أي من ثلاثة أساليب مقترحة (القيمة بالجنيه):

الوفورات المتوقعة في الظروف			الأساليب المقترحة
السيئة	العادية	الحسنة	
٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٧٥٠٠	(أ)
٢٣٠٠٠	٢٧٥٠٠	٣٠٠٠٠	(ب)
١٩٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٧٥٠٠	(ج)

فإذا تصورنا أن الوفورات المتوقعة قد ظهرت بالصورة التالية كنتيجة للحصول على معلومات إضافية تتكلف ٣٤٧٥ جنيه من خلال دراسة علمية دقيقة قام بها مكتب د/ هبة أحمد للاستشارات المالية والمحاسبية.

الوفورات المتوقعة في الظروف			الأساليب المقترحة
السيئة	العادية	الحسنة	
١٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٣٢٥٠٠	(أ)
١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	٤٥٠٠٠	(ب)
٧٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	(ج)

والمطلوب حساب صافي قيمة المعلومات الإضافية وإبداء الرأي، إذا علمت

أن:

احتمالات الظروف الحسنة والعادية والسيئة قبل الدراسة على الترتيب؟؟،

١٠٪، ٥٠٪.

احتمالات الظروف الحسنة والعادية والسيئة بعد الدراسة على الترتيب ٤٥٪،

١٥٪، ؟؟

— الحل —

أولاً: يتم احتساب الوفورات المتوقعة لكل من البدائل الثلاثة قبل الحصول على المعلومات الإضافية وتظهر كما يلي:

$$(أ) = (٢٧٥٠٠ \times ٠.٤) + (٢٥٠٠٠ \times ٠.١) + (٢٠٠٠٠ \times ٠.٥) = ٢٦٢٥٠$$

$$(ب) = (٣٠٠٠٠ \times ٠.٤) + (٢٧٥٠٠ \times ٠.١) + (٢٣٠٠٠ \times ٠.٥) = ٢٣٠٠٠$$

$$(ج) = (٣٧٥٠٠ \times ٠.٤) + (٢٥٠٠٠ \times ٠.١) + (١٩٠٠٠ \times ٠.٥) = ٢٨٢٥٠$$

ويتضح من ذلك أن البديل (أ) هو الأفضل لكونه يؤدي إلى أعلى وفورات متوقعة.

ثانياً: يتم احتساب الوفورات المتوقعة لكل من البدائل الثلاثة بعد الحصول على المعلومات الإضافية بنفس الطريقة حيث تظهر كما يلي:

$$(أ) = (٣٢٥٠٠ \times ٠.٤) + (٢٧٥٠٠ \times ٠.٤) + (١٧٥٠٠ \times ٠.١٥) = ٣٧١٢٥$$

$$(ب) = (٤٥٠٠٠ \times ٠.٤) + (٣٧٥٠٠ \times ٠.٤) + (١٢٥٠٠ \times ٠.١٥) = ٢٢٦٢٥$$

$$(ج) = (٣٠٠٠٠ \times ٠.٤) + (٢٠٠٠٠ \times ٠.٤) + (٧٥٠٠ \times ٠.١٥) = ٢٨٢٥٠$$

ويتضح من ذلك أن البديل (ب) هو الأفضل حيث يحقق وفورات متوقعة قدرها ٣٧١٢٥ في حين البديل (أ) الذي كان سيتم اختياره يحقق الآن وفورات متوقعة قدرها ٢٨٢٥٠.

$$\text{ثالثاً: إجمالي قيمة المعلومات الإضافية} = ٣٧١٢٥ - ٢٨٢٥٠ = ٨٨٧٥$$

$$\text{رابعاً: صافي قيمة المعلومات الإضافية} = ٨٨٧٥ - ٣٤٧٥ = ٥٤٠٠$$

خامساً: الرأي: يمكن الرجوع والاسترشاد بما ورد بالمثل السابق.

مثال رقم (٣):

تقوم إدارة شركة يوسف أحمد بالمفاضلة بين بديلين للحصول على إئتمان من أحد البنوك، حيث يرتبط كل بديل بتقديرات الأرباح المتعلقة بالموقف العام للشركة في الفترة المقبلة - حالة النجاح وحالة التعثر - وفيما يلي التوزيع الاحتمالي للأرباح المقدرة للبديلين:

حالات الطبيعة "الظروف"			الدائــــل
رواج	عادي	انكماش	
١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	الأول
١٢٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٩٠٠٠	الثاني

والمطلوب: حساب/ تحديد قيمة المعلومات الإضافية وإبداء الرأي إذا علمت أن احتمالات الظروف الانكماش والعادية والرواج على الترتيب ٤٠٪، ٥٠٪؟؟

— الحل —

٧/١ المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار:

The Accounting Information and Decision Making

تمت الإشارة في مقدمة هذا الفصل إلى أنه لا غنى عن البيانات والمعلومات المحاسبية في مجال إتخاذ القرار.

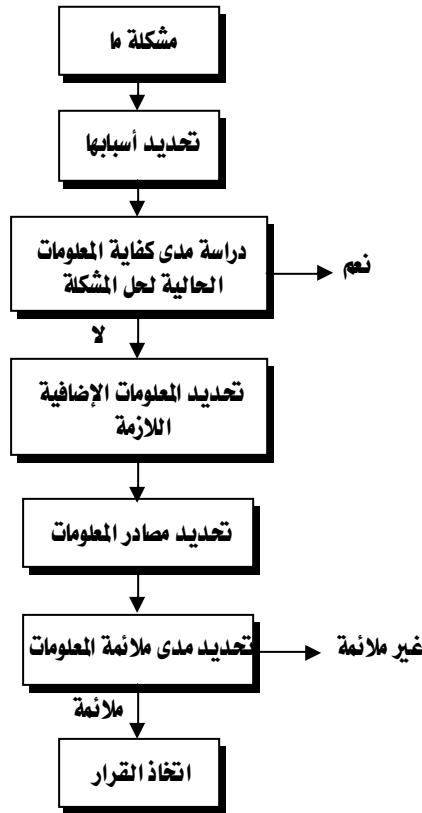
وتجدر الإشارة إلى أن الدور الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية يتمثل في عملية إتخاذ القرارات والتي تعتبر من المهام الرئيسية للإدارة، وهي عملية مفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة في ضوء الموارد المحدودة لاختيار أفضل البدائل والذي يحقق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وأكبر عائد وكفاءة.

ونتيجة لكبر حجم الوحدات وتعقد عملياتها كان التزايد في المتغيرات التي تؤثر على القرارات المختلفة والذي ترتب عليه زيادة حاجة الإدارة إلى أساليب حديثة لحل مشاكلها المختلفة، كذلك زادت أيضاً أهمية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي واللازمة لاتخاذ القرارات، وكان لابد من البحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة إنتاج لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة. وبذلك مما لاشك فيه أن ما يقدمه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية سوف تساعد في عملية اتخاذ القرار بصورة ملائمة وهذا يؤكد أهمية دور نظم المعلومات لاتخاذ قرار معين.

ويواجه متخذ القرار عند مواجهته لمشكلة ما، بحاجته الملحة للحصول على أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن تلك المشكلة، ويجب على متخذ القرار لاتخاذ القرار الرشيد من الاهتمام ليس فقط بقيمة المعلومات بالنسبة لمستخدميها بل أيضاً بتكلفة الحصول عليها، بحيث تكون تلك المعلومات مجدية لمتخذ القرار

(العائد أكبر من التكلفة). وبصفة عامة فإن قيمة المعلومات تقاس بقيمة التغير في سلوك القرار الناتج عن الحصول على تلك المعلومات وذلك بعد استبعاد تكلفة الحصول عليها.

ومن ثم فإن العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات تتركز أولاً وأخيراً على المعلومات وهذا يتضح من خلال الشكل التالي:



شكل (٤)

يوضح العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار

والقرارات المصنوعة والمتخذة قد ترتبط بفترة قصيرة تخص أداءً جارياً عادة لا يتعدى الفترة المالية الواحدة، وقد ترتبط هذه القرارات بفترة تزيد عن الفترة المالية الواحدة.

وقصر الفترة التي تغطيها هذه القرارات أو طولها يجعل هناك نوعين من القرارات هما:

✍️ قرارات ترتبط بالأجل الطويل، وهي عادة ما تكون قرارات استثمارية وتحتاج إلى دراسات للجدوى من أجل تحديد البديل الاستثماري الأمثل، كحالات التوسعات الاستثمارية، والإحلال والتجديد وإبدال أساليب التشغيل الحالية بأساليب تشغيل حديثة، ويخرج ذلك عن حيز ما يتناوله هذا الجزء.

✍️ قرارات ترتبط بالأجل القصير، وهي كثيرة ومتعددة - وهي محور اهتمامنا في هذا الجزء - منها^(١):

١ - قرار إستبعاد أو الإبقاء على أحد خطوط الإنتاج غير المربحة.

٢ - قرار إضافة أحد المنتجات الجديدة.

٣ - قرار الاختيار فيما بين الصنع أو الشراء.

٤ - قرار قبول أو رفض طلبيات البيع الخاصة أو الطلبيات الإضافية.

(١) تناول هذه القرارات هنا تم بصورة موجزة لخدمة الهدف من هذا الفصل، وتجدر الإشارة إلى أن التناول المفصل

لها يمكن تحصيله من خلال المراجع الخاصة بالمحاسبة الإدارية، مثل:

د/ حامد طلبية محمد، د/ أحمد حامد محمود عبد الحليم، دراسات في المحاسبة الإدارية، بدون ناشر، ٢٠١١.

وفيما يلي نتناول عينة مختارة من الحالات التطبيقية لبيان البيانات والمعلومات المحاسبية المطلوبة والملائمة لصنع وإتخاذ القرار الأفضل والأمثل في ضوء البدائل المتاحة.

مثال رقم (١):

فيما يلي قائمة الدخل المقدره لشركة هبة أحمد والتي تقوم بإنتاج وبيع ثلاث منتجات وهي (أ)، (ب)، (ج):

إجمالي	(ج)	(ب)	(أ)	البيان
٥٠.٠٠٠٠	٢٠.٠٠٠٠	٢٠.٠٠٠٠	١٠.٠٠٠٠	المبيعات
				تكاليف:
٢٦.٠٠٠٠	١٢.٠٠٠٠	٨.٠٠٠٠	٦.٠٠٠٠	متغيرة
٢١٥.٠٠٠	٦.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠٠	٥٥.٠٠٠	ثابتة
٢٥.٠٠٠	٢.٠٠٠٠	٢.٠٠٠٠	(١٥.٠٠٠)	صافي نتيجة النشاط

فإذا علوت أن:

التكاليف الثابتة الإجمالية تشتمل على ١٠٠.٠٠٠ جنيه محملة على المنتجات على أساس قيمة المبيعات، أما الباقي فيمثل تكاليف ثابتة منفصلة، والمنتجات الثلاثة (أ)، (ب)، (ج) يخصها على الترتيب ٣٥.٠٠٠ جنيه؟؟، ٢٠.٠٠٠ ج.

فالمطلوب: تحديد البيانات والمعلومات اللازمة وذلك لإمكان إتخاذ القرار الملائم

فيما يتعلق بالبديلين التاليين:

البديل الأول: إسقاط (استبعاد / حذف) المنتج (أ) نظراً لتحقيقه خسارة قدرها ١٥.٠٠٠ جنيه.

البديل الثاني: إسقاط المنتج (أ) وإحلال المنتج (ك) بدلاً منه حيث ستتمثل مبيعات المنتج الجديد (ك) في ٤٠٠٠٠٠ جنيه، في حين تتمثل تكاليفه المتغيرة في ٦٠٪ من مبيعاته وتكاليفه الثابتة المنفصلة في ١٤٠٠٠٠ جنيه.

— الحل —

فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات المطلوبة واللازمة لإمكان اتخاذ القرار تتمثل فيما هو متاح من بيانات بالإضافة إلى تحديد نصيب كل منتج من التكاليف الثابتة المشتركة والتمثلة إجمالاً في مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. وحيث أن هذه التكاليف محملة على أساس قيمة المبيعات فيكون:

$$\text{نصيب المنتج (أ) من ت. ش. المشتركة} = \frac{١٠٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المنتج (ب) من ت. ش. المشتركة} = \frac{٢٠٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠٠} \times ١٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المنتج (ج) من ت. ش. المشتركة} = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

✍ في حالة إسقاط/ استبعاد/ حذف المنتج (أ) توزع التكاليف الثابتة المشتركة بين المنتجين (ب)، (ج) على أساس ٥٠٠٠٠٠ جنيه لكل منهما.

✍ في حالة إحلال/ إدخال/ إضافة المنتج (ك) بدلاً من المنتج (أ) يكون نصيب المنتج (ك) من التكاليف الثابتة المشتركة ٥٠٠٠٠٠ جنيه، بينما يتقاسم المنتجان (ب)، (ج) الـ ٥٠٠٠٠٠ جنيه الباقية من التكاليف الثابتة المشتركة.

✍ بناءً على ما سبق يمكن إعداد قائمة دخل لكلا البديلين المعروضين وذلك كما يلي:

بالنسبة للبديل الأول: إسقاط المنتج (أ)

شركة هبة أحمد

قائمة الدخل الحدية

بيــــــــان	إسقاط المنتج (أ)	الإبقاء على المنتج (أ)
	ب + ج	أ + ب + ج
المبيعات	٤٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
(-) التكاليف المتغيرة	(٢٠.٠٠٠)	(٢٦.٠٠٠)
حد المساهمة	٢٠.٠٠٠	٢٤.٠٠٠
(-) التكاليف الثابتة:		
المنفصلة (ملائمة لإتخاذ القرار)	(٨.٠٠٠)	(١١٥.٠٠٠)
المشتركة (غير ملائمة لاتخاذ القرار)	(١٠.٠٠٠)	(١٠.٠٠٠)
صافي الدخل	٢٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠

بمقارنة صافي الدخل يتضح أن القرار في صالح الإبقاء على المنتج (أ) وعدم إسقاطه لأنه عند استبعاد المنتج (أ) يقل صافي الربح الإجمالي بمقدار ٥٠٠٠ جنيه.

بالنسبة للبديل الثاني: إسقاط المنتج (أ) وإحلاله بالمنتج (ك)

شركة هبة أحمد

قائمة الدخل مشتملة على المنتج (ك) بدلاً من (أ)

بيــــــــان	الإبقاء على (أ)	إسقاط (أ) وإحلاله ب (ك)
	أ + ب + ج	ك + ب + ج
المبيعات	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ + ٤٠.٠٠٠
(-) التكاليف المتغيرة	(٢٦.٠٠٠)	(٤٤.٠٠٠) = ١٢.٠٠٠ + ٨.٠٠٠ + ٢٤.٠٠٠
حد المساهمة	٢٤.٠٠٠	٣٦.٠٠٠
(-) التكاليف الثابتة:		
المنفصلة	(١١٥.٠٠٠)	(٢٢٠.٠٠٠) = ٢٠.٠٠٠ + ٦.٠٠٠ + ١٤.٠٠٠
المشتركة	(١٠.٠٠٠)	(١٠.٠٠٠)
صافي الدخل	٢٥.٠٠٠	٤.٠٠٠

بمقارنة صافي الدخل يتضح أن القرار في صالح إسقاط المنتج (أ) وإحلاله
بالمنتج (ك) بدلاً منه.

الحل بطريقة أخرى: يمكن الحل بإستخدام ما يعرف بالمنهج التفاضلي وذلك

كما يلي:

مثال رقم (٢): (طلبات البيع الخاصة):

بفرض أن الطاقة الإنتاجية لشركة يوسف أحمد ٢٠٠٠٠ وحدة وأن طاقة التشغيل الحالية تبلغ ١٥٠٠٠ وحدة، وتبلغ تكاليف الإنتاج المتغيرة للوحدة ٦ جنيه، أما التكاليف الثابتة السنوية فتبلغ ٤٨٧٥٠ جنيه، وأن سعر بيع الوحدة ١٠ جنيهاً.

المطلوب:

١- بفرض أن الشركة تلقت عرضاً لإنتاج ٣٠٠٠ وحدة بسعر ٩ جنيه ويتردد مدير الشركة (المهندس كريم) في قبول العرض، حيث أن تكلفة الوحدة الإجمالية تصل إلى ٩.٢٥ جنيهاً تفصيلها كما يلي:

✍️ تكاليف صناعية متغيرة للوحدة = ٦ جنيه

✍️ تكاليف صناعية ثابتة للوحدة = $48750 \div 15000 = 3.25$ وحدة = ٣.٢٥ جنيه

إجمالي تكلفة الوحدة = ٩.٢٥ جنيهاً

فهل تقبل الشركة العرض أم ترفضه؟

٢- بفرض أن شركة (الشيما) عرضت شراء ٥٠٠٠ وحدة، ما هو أدنى / أقل سعر يمكن قبوله.

هل هو (٥، ٧، ٩.٢٥، ١٢، خلاف ذلك)؟

— الحل —

المطلوب الأول: لتحديد قبول أو رفض العرض الجديد يتم إعداد قائمة الدخل

المقارنة وذلك كما يلي:

شركة يوسف أحمد

قائمة الدخل المقارنة

قبول العرض	عدم قبول العرض	بيــــــــــــان
$177000 = 9 \times 3000 + 150000$	$150000 = 10 \times 15000$	المبيعات (عدد الوحدات المباعة \times سعر البيع)
$(108000) = 6 \times 18000$	$(90000) = 6 \times 15000$	(-) التكاليف المتغيرة
69000	60000	حد المساهمة
(48750)	(48750)	(-) التكاليف الثابتة
20250	11250	صافي الدخل

يتضح مما سبق أن القرار هو قبول العرض، لأن صافي الدخل قد زاد بمقدار (20250 - 11250 = 9000 جنيه)، ولأن الإيرادات التفاضلية والناجمة عن العرض فقط وهي 3000 وحدة \times ج9 = 27000 ج أكبر من التكاليف التفاضلية التي تخص العرض ومقدارها 3000 وحدة \times ج6 = 18000 ج.

المطلوب الثاني: أقل سعر يمكن لشركة يوسف أحمد قبوله، هو ذلك السعر الذي يغطي أو يتساوى مع التكاليف المتغيرة للوحدة، خاصة وأن العرض الجديد في حدود الطاقة القصوى للشركة.

وعلى ذلك فيكون أقل سعر يمكن قبوله من عرض شركة الشيماء هو ج6، أي تكون الإجابة خلاف ما سبق.

مثال رقم (٣): (قرار الصنع أو الشراء)**أمام شركة حسناء محسن لصناعة التليفونات المحمولة بديلين هما:****البديل الأول:** يتمثل في إنتاج بطارية تليفون محمول داخلياً بتكلفة قدرها ٧٥ جنية بالارتكاز على إنتاج ١٠٠٠٠٠ بطارية سنوياً.**البديل الثاني:** شراء البطارية من الخارج بسعر محدد قدره ٧٢ جنية لكل بطارية. وفيما يلي البيانات المتاحة عند التصنيع داخلياً بالإرتكاز على إنتاج ١٠٠٠٠٠ بطارية:

مواد مباشرة ١٨٠٠٠٠٠ جنية، أجور مباشرة ٣٩٠٠٠٠٠ جنية، تكاليف صناعية إضافية ١٨٠٠٠٠٠ جنية منها تكاليف ثابتة ٨٠٠٠٠٠ جنية فإذا علمت أن:

في حالة الشراء من الخارج يمكن تخفيض التكاليف الثابتة بمقدار ٢٠٠٠٠٠ جنية.

المطلوب:

١ - المفاضلة بين البديلين الصنع والشراء.

٢ - هل يختلف الأمر إن كان في الإمكان تأجير الطاقة الفائضة سنوياً بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنية.

— الحل —**المطلوب الأول:** لإمكان تقرير المفاضلة بين الصنع أو الشراء يتم المفاضلة على أساس التكلفة الإجمالية الملائمة لإتخاذ القرار وذلك كما يلي:

التكاليف الخاصة بالوحدة الواحدة		بيان
التصنيع داخلياً	الشراء من الخارج	
١٨	—	مواد مباشرة
٣٩	—	أجور مباشرة
		تكاليف صناعية إضافية:
١٠	—	متغيرة
٨	٦	ثابتة
—	٧٢	سعر الشراء
٧٥	٧٨	التكلفة الإجمالية الملائمة

نلاحظ أن التكاليف الملائمة ليست فقط التكاليف المتغيرة، وإنما أيضاً الجزء من التكاليف الثابتة الذي يمكن توفيره إذا قررت الشركة الحصول على البطاريات من الخارج ومقداره ٢٠٠٠٠ جنيه.

أما الجزء من التكاليف الصناعية الثابتة الذي لن يتغير وفقاً للبدائل المتاحة فيعتبر تكاليف غير ملائمة وهو مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه لأن الشركة ستتحملها سواء أنتجت البطاريات أو تم شراؤها من الخارج. وعلى ذلك يكون القرار هو تصنيع البطاريات داخلياً حيث يؤدي ذلك إلى توفير مبلغ ٣ جنيه / بطارية أي ٣٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب الثاني: المفاضلة بين الصنع أو الشراء وتأجير الطاقة الفائضة.

أسئلة نظرية وحالات عملية

أولاً: أسئلة نظرية:

- ١ - عرف نظام المعلومات المحاسبية.
- ٢ - لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة أي يمكن الاستفادة منها، فإنه يجب أن يتوافر فيها خصائص معينة. ناقش بإيجاز.
- ٣ - تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل. أشرح هذه العوامل.
- ٤ - أذكر أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبية.
- ٥ - لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن يتميز بعدة خصائص. ناقش بإيجاز.
- ٦ - أذكر أهم المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، مع شرح إحدى هذه المقومات بالتفصيل.
- ٧ - ناقش بإيجاز ما يلي:
 - أ- ترميز وإعداد دليل الحسابات.
 - ب- الدفاتر والسجلات المحاسبية.
 - ج- التقارير المحاسبية.
- ٨ - وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:
 - أ- لا يخدم نظام المعلومات المحاسبية سوى مستخدمي المعلومات من داخل الوحدة.
 - ب- نظام المعلومات المحاسبية يعادل نظام المعلومات الإدارية.

- ج- لا يسمح النظام المحاسبي بتتبع مسار المراجعة الخاص بالعمليات المحاسبية في السجلات.
- د- تتوقف قيمة المعلومات على كمية المعلومات فقط.
- هـ- دراسة قيمة المعلومات وتكلفتها تمثل أحد الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات.

ثانياً: حالات عملية:

حالة رقم (١):

تدرس إدارة إحدى الوحدات تقييم البدائل المختلفة لإتخاذ قرار مناسب في شأن تطوير نظامها المحاسبي، وكانت المعلومات المتاحة قبل وبعد الحصول على معلومات إضافية تتكلف ٣٠٠٠ جنيه كما يلي (المبالغ بالجنيه):

العائد	قبل الحصول على المعلومات الإضافية			بعد الحصول على المعلومات الإضافية		
	ظروف حسنة يا احتمال ٣٠٪	ظروف عادية يا احتمال ٢٠٪	ظروف سيئة يا احتمال ٢٠٪	حسنة ٪٢٠	عادية ٪٢٠	سيئة ٪١٠
الأول	٢٤٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	١٢٠٠٠
الثاني	٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٨٠٠٠
الثالث	١٢٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠

والمطلوب: تحديد جدوى المعلومات الإضافية، موضحاً نصيحتك لإدارة الوحدة الاقتصادية في هذا الشأن.

حالة رقم (٢):

يدرس المهندس محسن حامد، مدير إنتاج شركة الدالي موقف أحد منتجاته لإتخاذ قرار إما بالإبقاء عليه أو تعديله أو إستبداله بمنتج جديد وهي البدائل الثلاث

س،ص،ع، وعند دراسة الطلب خلال الفترة القادمة وجد أن هناك ثلاثة أحداث متوقعة هي ثبات الطلب بإحتمال ٦٠٪ وزيادة الطلب بإحتمال ٣٠٪ وإنخفاض الطلب بإحتمال ١٠٪، وقد كان صافي العائد المرتبط بكل بديل من بدائل القرار ولكل حالة من الحالات كما يلي:

صافي العائد			بدائل
إنخفاض الطلب	زيادة الطلب	ثبات الطلب	
١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	س
١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	ص
١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠	ع

فإذا علمت أن الشركة قد حصلت على معلومات إضافية تكلفتها ١٥٠٠ جنيه تفيد بأن صافي العائد المرتبط بكل بديل وإحتمالات حدوثه في كل حالة من الحالات كما يلي:

صافي العائد			بدائل
إنخفاض الطلب ١٠٪	زيادة الطلب ٢٠٪	ثبات الطلب ٧٠٪	
١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠	س
١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٠٠٠	ص
١٣٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	ع

والمطلوب: حساب قيمة المعلومات الكاملة (الإضافية).

حالة رقم (٣):

تقوم شركة هنا وسلمى بتصنيع ثلاث منتجات وكانت بيانات المبيعات والتكاليف عن الشهر الماضي كما يلي: (الأرقام بالجنيهات).

بيانات	س	ص	ع
المبيعات	١٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
التكاليف:			
متغيرة	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
ثابتة:			
يمكن تجنبها	٣٠٠٠٠	١٢٥٠٠	٨٠٠٠
عامة / مشتركة	٣٩٠٠٠	٢٥٥٠٠	٢٠٠٠٠
إجمالي التكاليف	١٠٩٠٠٠	٦٣٠٠٠	٥٨٠٠٠
صافي الدخل	١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	(٨٠٠٠)

والمطلوب:

- ١ - إذا تم إسقاط المنتج (ع)، ما هو الربح الخاص بالشركة؟
- ٢ - تفكر الشركة في إدخال منتج جديد (ك) ليحل محل المنتج (ع) تباع الوحدة منه بمبلغ ٧٠ جنيه، وتكلفتها المتغيرة ٥٠ جنيه، والتكاليف الثابتة التي يمكن تجنبها لهذا المنتج تبلغ ٨٠٠٠ جنيه، كم عدد الوحدات من المنتج الجديد (ك) يلزم بيعها للمحافظة على الدخل القائم.
- ٣ - يبلغ سعر بيع الوحدة من السلعة (س) ١٢٥ جنيهاً وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا الخط الإنتاجي ١٢٠٠ وحدة في الشهر، تقدم د/ مجدي مليجي بعرض

لشراء ٥٠٠ وحدة من هذا المنتج بسعر ٩٠ جنيه للوحدة، بين أثر قبول العرض على ربح الشركة.

حالة رقم (٤):

أُتيحت البيانات التالية فيما يتعلق بإحدى الوحدات الاقتصادية والتي تقوم بإنتاج وبيع المنتجين (أ)، (ب).

بيانات	(أ)	(ب)	إجمالي
المبيعات	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	(٥٤٠٠٠)	(٧٣٠٠٠)	(١٢٧٠٠٠)
صافي نتيجة النشاط	(٤٠٠٠)	٧٠٠٠	٣٠٠٠

فإذا علمت أن إجمالي تكلفة المبيعات بلغت ٤٦٠٠٠، ٨٥٥٠٠ جنيهاً للمنتجين (أ)، (ب) على الترتيب حينما كانت مبيعاتهما ٤٠٠٠٠، ١٠٠٠٠٠ جنيه على التوالي.

فالمطلوب:

١ - إعداد البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن الإبقاء على المنتج (أ) أو إسقاطه.

٢ - هل يختلف القرار إن كانت التكاليف الثابتة المحملة على المنتج (أ) تشمل على ١٢٠٠٠ جنيه تكاليف ثابتة يمكن تجنبها.

حالة رقم (٥):

من واقع البيانات المتاحة التالية عن نظام المعلومات المحاسبي وعناصره والقائمين عليه بشركة "هبة أحمد"، مطلوب احتساب إجمالي الوفورات المتوقعة سنوياً نتيجة للتحويل من أسلوب التشغيل اليدوي إلى أسلوب التشغيل الإلكتروني:

أولاً: بيانات عن العمالة:

أسلوب إلكتروني		أسلوب يدوي		بيان
متوسط أجر سنوي	عدد	متوسط أجر سنوي	عدد	
٦٠٠٠	٨	٢١٠٠	٧٠	فئة أولى
٧٥٠٠	٣	٢٧٠٠	٢٠	فئة ثانية
٣٢٠٠	٣٠	١٦٠٠	١١٠	فئة ثالثة

ثانياً: بيانات عن بعض عناصر النظام:

أسلوب إلكتروني		أسلوب يدوي		بيان
متوسط تكلفة الوحدة	عدد	متوسط تكلفة الوحدة	عدد	
٠,٣	٨٠٠٠	٠,٢	٢٤٠٠٠٠	مستندات
٠,٤	٤٨٠	٠,٣	١٧٠٠٠	قوائم
٢,٩	٧٢٠	٠,٤	١٩٠٠٠	تقارير